حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد يناير – مارس 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

الاعتبارات السياسية والقانونية للحرب الإسرائيلية على غزة

خالد سلامة سالم المعايطه*

جامعة مؤته
khaled.s.almaaytah2000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/07/04
تاريخ قبول البحث: 2023/07/30
تاريخ النشر: 2024/03/30

المستخلص:

هدف البحث الى التعرف الى الاعتبارات السياسية والقانونية للحرب الإسرائيلية على غزة، وقد تناولالبحثالخلفية التاريخية للحرب الاسرائيليةعلى عزة منذعام2008، وبيان اهمية الاعتبارات السياسية للحرب الإسرائيلية علىغزة ومواقف الدول الإقليمية من الحرب، والاعتبارات القانونية التي تبين دور القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الاربعة وبرتوكولاتهاالإضافية لتحليل شرعية الاحتلال الإسرائيلي لغزة.

استخدم البحثالمنهج الوصفي التحليلي كطريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، لتحليل الظواهر الاجتماعية الأمنية ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على فهم الاعتبارات السياسية والقانونية للحرب الإسرائيلية على غزة،

وقد توصل البحث الى مجموعة من التوصيات والنتائج ، حيثاوضح البحث **ان** الحرب الإسرائيلية على غزة مخالفة للقانون الدولي ولكل الأعراف الدولية ، وقتل وتدمير للبنى التحتية وانتهاك للحقوق الإنسانية، واوصى البحث بأن على الدول العربية تفعيل دورها من خلال جامعة الدول العربية بان يكون هناك موقف حازم لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة

الكلمات الدالة: الاعتبارات السياسية ، الاعتبارات القانونية ، حماس ، إسرائيل

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

المقدمة

شكلت الحرب الإسرائيلية على غزة مخالفة للقانون الدولي ولكل الأعراف الدولية ، وقتل وتدمير للبنى التحتية وانتهاك للحقوق الإنسانية، حيث ان الانتصار الذي تريده إسرائيل هو اجتثاث حماس نهائيا وجعل غزة منزوعة السلاح واسترداد الأسرى، وأي حديث عن بقاء حماس أو بقاء السلاح في غزة والتفاوض على الأسرى يعني بالنسبة لإسرائيل هزيمة منكرة، الانتصار الذي تريده إسرائيل هو انتصار صفري وأن الخصم يجب أن يستسلم وينتهي تماما وهذا هو الهدف الإسرائيلي والأميركي المعلن.

ورغم أن المنظمات الدولية الإنسانية والحقوقية تنادي علىمستوى العالم من أجل وقف المجزرة الإسرائيلية في غزة، الا ان إسرائيل ضاربة عرض الحائط وغير مكترثة بالنداءات الإنسانية في حين تبدو الحركة الحقوقية العالمية أمام تحول حقيقي قد يهدد بتقويض المبادئ الدولية القائمة، التي يرعاها القانون الدولي الإنساني والمبادئ القانونية المنظمة للنزاعات المسلحة.

وتمثل الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين في غزة واحدة من أوضح السوابق في العالم منذ أكثر من 70 عاما، وهي شواهد منحها الغرب دعما غير مقيّد لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. فقد كشفت وثيقة سرية مسربة، كتبها الملحق العسكري في السفارة الهولندية في تل أبيب، عن أن إسرائيل تقوم "وبشكل متعمد في التسبب في إحداث دمار واسع النطاق للبنية التحتية والمراكز المدنية" في غزة. في حين أكدت الوثيقة الدبلوماسية التي سربتها صحيفة "إن آر سي" الهولندية أن الجيش الإسرائيلي ينتهك قوانين الحرب. مع ذلك لم تتخذ حكومة هولندا موقفا مغايرا، بل تابعت كمعظم الدول الأوروبية رفض المطالبة بوقف إطلاق النار.

مشكلة البحث:

تبرز إشكالية الدراسة في بحث موضوع الاعتبارات السياسية والقانونية للحرب الإسرائيلية على غزة، انها حرب غير شرعية بكل المقاييس بل هي انتهاك صارخ لكل الأعراف والقوانين الدولية الإنسانية ، ورغم ذلك لازالت إسرائيل تمارس كل الانتهاكات وبدعم غربي مما قد يشكل ذلك انهيار كامل في مفهوم قوانين الحرب وقواعدها

أهمية البحث

: تبرز أهمية الدراسة من نطاقين علمي وعملي

الأهمية العلمية: قد تشكل أهمية البحث نقله نوعية في المعرفة الاعتبارات السياسية والقانونية للحرب الإسرائيلية على غزة،**وقد** تفيد المكتبات الوطنية ومراكز البحث مرعة في هذا الموضوع.

الأهمية العملية: حيث تبرز أهمية الاعتبارات السياسية والقانونية للحرب الإسرائيلية على غزة، حيث ابرز البحثلانتهاكات بكل أنواعها الإنسانية والقانونية، وما قد تشكله الحرب على مستقبل قوانين الحرب وقواعدها ، حيث تجاوزت إسرائيل بحربها كل المعايير الإنسانية والأعراف الدولية.

أهداف الدراسة: سعىالبحث لبيان الأهداف التالية:

1. بيان تاريخ الحرب الإسرائيلية على غزة

2. بيان ابرز الاعتبارات السياسية للحرب الإسرائيلية على غزة

3. بيان ابرز الاعتبارات القانونية للحرب الإسرائيلية على غزة

أسئلة البحث: سعى البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

1. كيف كانتالحرب الإسرائيليةعلى غزة ؟

2. ما ابرز الاعتبارات السياسية للحرب الإسرائيلية على غزة؟

3. ما ابرز الاعتبارات القانونية للحرب الإسرائيلية على غزة؟

منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي كطريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، لتحليل الظواهر الاجتماعية الأمنية ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على فهم الاعتبارات السياسية والقانونية للحرب الإسرائيلية على غزة،

مصطلحات البحث:

الاعتبارات السياسية:هو مصطلح يستند على معنى الاتعاظ والقياس العقلي والشرعي. وقد يشكل موقف الدول من حالة صراع ما.[1]

الاعتبارات القانونية: هو مصطلح يفسر مفاهيم القانون الدولي والشرعية الدولية ، وما يتعلق بالاعتبارات القانونية.[2]

حركة حماس: حركة مقاومة فلسطينية تقع في غزة وفلسطين وهي حركة وطنية، مُسلحة مقاومة للاحتلال الصهيوني ترتبط فكرياً بجماعة الاسم الرسمي: لحركة المقاومة الإسلامية[3]

إسرائيل كيان محتل مستعمر ، نشأ على أساس هجرات اليهود من الشتات، تقع على الساحل الجنوبي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط والساحل الشمالي للبحر الأحمر. لها حدود برية مع لبنان من الشمال، وسوريا من الشمال الشرقي، والأردن من الشرق، والأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من الشرق والغرب[4]

المبحث الأول: خلفية تاريخية للحرب الاسرائيليةعلى غزة

يعد قطاع غزه الذي أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، حيث يقطنه نحو(2375259) فلسطيني، ومساحة حوالي 365 كلم مربع، وقد تعرضت لعدة اعتداءات إسرائيلية على مر السنين، بعضها اغتال فيها الاحتلال قيادات لحركات المقاومة الفلسطينية، وبعضها كان يسعى من خلالها لاستعادة أسراه لدى المقاومة، وخاصة الجندي جلعاد شاليط، الذي أسرته المقاومة في حزيران/ يونيو2006.[5]

وحركة حماس أو (حركة المقاومة الإسلامية، وتسمى اختصاراً حماس) هي حركة سياسية إسلامية، سُنية، فلسطينية، وطنية، مُسلحة مقاومة للإحتلال الصهيوني ترتبط فكرياً بجماعة الإخوان المسلمين، ولكنها أعلنت فك ارتباطها التنظيمي بـــالجماعة في 2017م، وتحولت لتنظيم فلسطيني مستقل، تتلقى الحركة تمويلًا وتسليحًا من إيران ضمن

الصراع الإيراني الإسرائيلي بالوكالة، وهي جزء من حركة النهضة الإسلامية تؤمن أن هذه النهضة هي المدخل الأساسي لهدفها وهو تحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر[6]

وحماس هي أكبر الفصائل الفلسطينية تمثيلًا في المجلس التشريعي الفلسطيني حسب آخر انتخابات تشريعية في فلسطين عام 2006، جذورها إسلامية وتعرف نفسها على أنها حركة تحرر وطني ذات فكر إسلامي وسطي معتدل، تحصر نضالها وعملها في قضية فلسطين، ولا تتدخل في شؤون الآخرين، تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرر الشعب الفلسطيني وتحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي، والتصدي للمشروع الصهيوني المدعوم من قبل قوى الاستعمار الحديث، وتحرير الأرض والقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وعودة اللاجئين والنازحين، وإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الحقيقية، والعمل على خدمة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده بكل الوسائل وفي جميع المجالات، بما يمكنه من الصمود والثبات، وتحمل تبعات المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي.[7]

سيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على قطاع غزة فيحزيران/يونيو 2007، أعلنت إسرائيل في أيلول /سبتمبر 2007 غزة "كيانا معاديا"، وفيتشرين الأول من السنة نفسها فرضت عليها حصارا شاملا. ومن أبرز الحروب التي شنتها إسرائيل على على قطاع عزة معقل حركة حماس الحروب التالية:

اولا: معركة الفرقان لدى حماس، وسمتها إسرائيل عملية الرصاص المصبوب عام 2008-2009، حيث بدأت إسرائيل في 27 كانون الأول 2008، حربا على قطاع غزة ".وكان الهدف الذي وضعته قيادة الاحتلال لهذه الحرب هو "إنهاء حكم حركة حماس في القطاع"، والقضاء على المقاومة الوطنية الفلسطينية ومنعها من قصف إسرائيل بالصواريخ.كما كان الهدف منها أيضا الوصول إلى المكان الذي تخبئ فيه المقاومة الأسير جلعاد شاليط.استمر العدوان الإسرائيلي 23 يوما، حيث توقف في 18 كانون الثاني 2009، واستخدم فيه الاحتلال أسلحة محرمة دولية مثل الفسفور الأبيض واليورانيوم المنضب، وأطلق أكثر من ألف طن من المتفجرات.المقاومة الفلسطينية بدورها استهدفت في هذه الحرب الغلاف الاستيطاني المحيط بغزة (نحو 17 كيلومترا) بنحو 750 صاروخا، وصل بعضها لأول مرة إلى مدينتي أسدود وبئر السبع.أسفرت هذه الحرب عن أكثر من 1430 شهيدا فلسطينيا، منهم أكثر من 400 طفل و240 امرأة و134 شرطيا، إضافة إلى أكثر من 5400 جريح. ودمرت أكثر من 10 آلاف منزل دمارا كليا أو جزئيا. واعترف الاحتلال بمقتل 13 إسرائيليا، بينهم 10 جنود، وإصابة 300 آخرين.[8]

ثانيا: معركة حجارة السجيل/ عامود السحاب عام 2012 ، وسمتها إسرائيل "عامود السحاب"، وردت عليها المقاومة الفلسطينية بمعركة "حجارة السجيل". بدأت هذه الحرب في 14 تشرين الثاني / نوفمبر2012، واستمرت 8 أيام.كان الهدف منها تدمير المواقع التي تخزن فيها حركات المقاومة صواريخها، وانطلقت باغتيال إسرائيل أحمد الجعبري، قائد كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس.استشهد في هذا العدوان نحو 180 فلسطينيا، بينهم 42 طفلا و11 امرأة، وجرح نحو 1300 آخرين، في حين قتل 20 إسرائيليًا وأصيب 625 آخرون، معظمهم بـــ"الهلع"، بحسب وسائل إعلام إسرائيلية.فصائل المقاومة ردت بأكثر من 1500 صاروخ، بعضها تجاوز مداه 80 كيلومترا، وبعضها وصل لأول مرة إلى تل أبيب والقدس المحتلة، كما استهدف بعضها طائرات وبوارج حربية إسرائيلية.وعلى الجانب الإسرائيلي قتل جنديان و4 مدنيين، وقدرت سلطات الاحتلال الخسائر التي لحقت بها بأكثر من مليار دولار.وفي 21 تشرين الثاني /نوفمبر2012 تم وقف إطلاق النار وإعلان اتفاق تهدئة من القاهرة.[9]

ثالثا: العصف المأكول/ الجرف الصامد عام 2014 ، أطلقت إسرائيل في السابع من تموز / يوليو2014 عملية سمتها "الجرف الصامد"، وردت عليها المقاومة بمعركة "العصف المأكول"، واستمرت المواجهة 51 يوما، شن خلالها جيش الاحتلال أكثر من 60 ألف غارة على القطاع.اندلعت الحرب بعد أن اغتالت إسرائيل 6 من أعضاء حركة حماس زعمت أنهم وراء اختطاف وقتل 3 مستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، وهو ما نفته حماس، كما كان من أسباب هذه المواجهة أن اختطف مستوطنون الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير وعذبوه وقتلوه حرقا.صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو أن هدف العملية الإسرائيلية هو تدمير شبكة الأنفاق التي بنتها المقاومة تحت الأرض في غزة، وامتد بعضها تحت الغلاف الحدودي.أسفرت هذه الحرب عن 2322 شهيدا و11 ألف جريح، وارتكبت إسرائيل مجازر بحق 144 عائلة، استشهد من كل واحدة منها 3 أفراد على الأقل، في حين قتل 68 جنديا إسرائيليا، و4 مدنيين، إضافة إلى عامل أجنبي واحد، وأصيب 2522 إسرائيليا بجروح، بينهم 740 عسكريا.كتائب الشهيد عز الدين القسام أطلقت في هذه الحرب أكثر من 8 آلاف صاروخ، استهدفت ببعضها لأول مرة مدن حيفا وتل أبيب والقدس، وتسببت بإيقاف الرحلات في مطار تل أبيب.وأطلقت المقاومة الفلسطينية أيضا طائرات مسيرة في المجال الجوي الإسرائيلي، لم تتمكن منظومات دفاع جيش الاحتلال من اكتشافها إلا بعد أن اخترقت العمق الإسرائيلي بأكثر من 30 كيلومترا.كما أعلنت كتائب القسام في 20 تموز 2014 أسرها الجندي الإسرائيلي شاؤول آرون، خلال تصديها لتوغل بري لجيش الاحتلال في حي الشجاعية شرق مدينة غزة.[10]

رابعا: معركة صيحة الفجر 2019: بدأت صباح يوم 12 تشرين الثاني/نوفمبرعام 2019، استيقظ أهالي غزة على دوي انفجار بصاروخ انطلق من طائرة إسرائيلية مسيرة، استهدف قائد المنطقة الشمالية في سرايا القدس الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي في غزة بهاء أبو العطا في شقته السكنية في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وأدى إلى استشهاده هو وزوجته.ردت حركة الجهاد الإسلامي على هذا الاغتيال في عملية استمرت بضعة أيام أطلقت عليها "معركة صيحة الفجر"، أطلقت خلالها مئات الصواريخ على مواقع وبلدات إسرائيلية.وفي حين تكتمت إسرائيل على خسائرها البشرية والمادية جراء صواريخ المقاومة، فإن غاراتها الجوية أسفرت عن استشهاد 34 فلسطينيا، وجرح أكثر من 100 آخرين، بينهم نشطاء في سرايا القدس، وأعداد كبيرة من المدنيين.وكانت إسرائيل تتهم أبو العطا –وهو من مواليد غزة عام 1977 وله 5 أبناء– بالمسؤولية المباشرة عن شن هجمات ضد أهداف إسرائيلية.[11]

خامسا: معركة سيف القدس / حارس الأسوار عام 2021: اندلعت معركة "سيف القدس" التي سمتها إسرائيل "حارس الأسوار"، بعد استيلاء مستوطنين على بيوت مقدسيين في حي الشيخ جراح، وكذا بسبب اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى.أطلقت المقاومة الفلسطينية أكثر من 4 آلاف صاروخ على بلدات ومدن في إسرائيل، بعضها تجاوز مداه 250 كيلومترا، وبعضها استهدف مطار رامون، وأسفرت عن مقتل 12 إسرائيليًا وإصابة نحو 330 آخرين، وفق مصادر إسرائيلية.أسفرت هذه الحرب عن نحو 250 شهيدا فلسطينيا وأكثر من 5 آلاف جريح، كما قصفت إسرائيل عدة أبراج سكنية، وأعلنت تدمير نحو 100 كيلومتر من الأنفاق في غزة.وقد تم وقف إطلاق النار بعد وساطات وتحركات وضغوط دولية.

سادسا: الفجر الصادق / وحدة الساحات 2022: بدات المعركة في يوم الجمعة الخامس من آب / اغسطس 2022 اغتالت إسرائيل قائد المنطقة الشمالية لسرايا القدس (الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي) في غزة، حيث استهدفته بطائرة مسيرة داخل شقة سكنية في "برج فلسطين" بحي الرمال.وجاءت عملية الاغتيال في ظل جهود تبذلها مصر لمنع تدهور الأوضاع، إثر إقدام إسرائيل على اعتقال القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي في جنين بالضفة الغربية بسام السعدي.وأطلقت إسرائيل على هذه العملية اسم "الفجر الصادق"، وعللت اختيار تلك التسمية بأنها "لتأكيد تركيزها على حركة الجهاد التي تتخذ اللون الأسود شعارا"، بحسب بيان لجيش الاحتلال.وردت حركة الجهاد الإسلامي بعملية سمتها "وحدة الساحات"، وأطلقت خلالها مئات الصواريخ على بلدات ومدن إسرائيلية، وقالت في بيان إنها عملية مشتركة مع كتائب المقاومة الوطنية وكتائب المجاهدين وكتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكري لحركة فتح).وقالت سرايا القدس في بيان إنها قصفت تل أبيب ومطار بن غوريون وأسدود وبئر السبع وعسقلان ونتيفوت وسديروت.وأفادت وزارة الصحة

في قطاع غزة بأن عدد الشهداء في هذه الحرب بلغ 24، بينهم 6 أطفال، في حين أصيب 203 بجروح مختلفة، منذ بداية الغارات الإسرائيلية على غزة.[12]

سابعا: طوفان الأقصى/السيوف الحديدية عام 2023: بدأت المعركة فجر يوم السبت 7 تشرين‌اول/اكتوبر 2023 شنت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عملية أسمتها "طوفان الأقصى" على إسرائيل، وشملت هجوما بريا وبحريا وجويا وتسللا للمقاومين إلى عدة مستوطنات في غلاف غزة.ويرجع سبب تسمية المقاومة لعمليتها بـــ"طوفان الأقصى" إلى الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية في مدينة القدس.وأعلن عن العملية محمد الضيف، قائد الأركان في كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، واعتُبرت أكبر هجوم على إسرائيل منذ عقود، إذ كبدت الاحتلال خسائرة جمة ووفيات بالمئات.وقال الضيف، في رسالة صوتية مسجلة فجر يوم السبت الموافق السابع من تشرين الأول/اكتوبر 2023 "نعلن بدء عملية طوفان الأقصى بضربة أولى استهدفت مواقع ومطارات وتحصينات عسكرية للعدو". وأضاف أن هذه الضربة الأولى تجاوزت 5 آلاف صاروخ وقذيفة خلال أول 20 دقيقة من العملية.وردت إسرائيل على عملية المقاومة بإعلان "حالة الحرب" وأطلقت عملية عسكرية أسمتها "السيوف الحديدية"، وبدأت بقصف جوي مكثف على قطاع غزة، ودوت صافرات الإنذار في المستوطنات المحيطة بغلاف غزة، فأعلن الجيش الإسرائيلي إجلاء كاملا للسكان.[13]

واستطاعت المقاومة خلال أيام قليلة السيطرة على عدة مستوطنات وأماكن في الغلاف، وقال الجيش الإسرائيلي إن العمليات والاشتباكات توزعت على 8 مواقع بمحيط الغلاف منها معبر بيت حانون (إيريز) وكفار عزة وقاعدة زيكيم العسكرية ومستوطنات ناحل عوز وبئيري وماغن وقاعدة رعيم العسكرية.وخلال خمسة أيام تجاوز عدد القتلى الإسرائيلين 1200، وأصيب أكثر من 3 آلاف، بينما ارتقى في غزة لوحدها أكثر من ألف شهيد وأصيب أكثر من 5 آلاف، ودمر القصف الإسرائيلي الكثير من المباني السكنية والمرافق الحيوية.وأعلنت إسرائيل قطع الماء والكهرباء عن قطاع غزة، وإغلاق جميع المعابر والمنافذ المؤدية إليه، وهددت بضرب أي شاحنات إغاثة للقطاع تأتي من مصر عبر معبر رفح، فتراجعت قوافل الإغاثة المصرية.

المبحث الثاني:الاعتبارات السياسية للحرب الإسرائيلية على غزة

تبرز الاعتبارات السياسية للحرب الإسرائيلية على غزة من خلال ما تراه إسرائيل من التخلص من حماس امنيا والتخلص من آخر تهديد يهدد الدولة اليهودية بعد إن استطاعت إسرائيل فرض عوامل التطبيع مع بعض البلدان العربية وتحقيق عناصر الاستقرار الداخلي والتخلص من مفهوم مصطلح الاعداء ، ولتحقيق ذلك تدعو إسرائيل إلى: إخراج حركة

"حماس" من المشهد السياسي للمنطقة؛ وإدخال قطاع غزة في مرحلة سياسية جديدة شبيهة بسياق أوسلو، وما قد يلحق ذلك تبعات مهمة على خارطة الشرق الأوسط، التي يمكن تسميتها، بـــ "خارطة ما بعد غزة 2023 [14]

فيما يدفع المجتمع والإعلام والجيش والأوساط السياسية في إسرائيل نحو عملية برية لاجتياح غزة لاستكمال الحرب الانتقامية ضد القطاع المحاصر، أشارت تقارير إسرائيلية إلى اعتبارات سياسية تدفع نتنياهو إلى "تأخير" الاجتياح الذي يبدو وشيكا.[15]

وترى إسرائيل عدة منطلقات لحظية ومستقبلية للوضع الراهن، وأطّر لمجموعة من الاعتبارات الإقليمية والتوصيفات المؤقتة للحالة الدائمة التي تشغل تساؤل الشارع والنخب، ومنها، التأكيد بضرورة القضاء على حركة حماس وإنهاء وجود فصائلها، ولعلّ هذه المسألة تكاد تصبح من المسلمات خلال قراءة أي عقلية غربية أو إسرائيلية على وجه التحديد. وقد ربطت المسألة بإعطاء أولوية لإطلاق سراح الرهائن من عدة منطلقات أخلاقية كواجب على إسرائيل، ومحاولة خلق مساحة للتفاوض تكاد أن تكون معدومة أثناء القتال في غزة، واعتبار أن وجود الرهائن بيد حماس وسيلة وتكتيك إرهاب نفسي بوجه المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الدولي لتأجيل أي هجوم بريّ ممكن.[16]

وقد شكل الصراع الدائر في قطاع غزة بأنها معركة بين المعسكر الليبرالي الديمقراطي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الراديكالي الذي تقوده الصين وروسيا والذي يضم حركة حماس وإيران وحزب الله وحركة أنصار الله في اليمن والفصائل المسلحة في العراق، وما الإدارة الأمريكية بوقوفها في وجه هذه القوى الراديكالية إلا صمام أمان للنظام العالمي والشرق أوسطي.[17]

وقد وصفت الأطراف المشاركة الحرب من قبل الدول الغربية في وصف حماس بأنها تنظيم الدولة –داعش– ما هو إلا الأساس والمُنطلق للشرعية الواسعة التي تتمتع بها إسرائيل باتخاذ خطواتها العسكرية غير المسبوقة التي تمكنها من تحقيق رغبتها في تحقيق نصر عسكري حاسم متمثل بالقضاء على حماس.وتعد مُقدمة لتشكيل شرق أوسط جديد يُمهد الطريق باتفاقية تطبيع مع السعودية أوّلًا، وتوحيد الجهود والموارد القادمة للتخلص من التهديد الأوحد من قبل إيران وحزب الله ثانيًا.[18]

الاعتبارات السياسية على الصعيد الدولي، فقد أظهر الدعم الأمريكي غير المسبوق أنه لا يوجد بديل للتحالف الاستراتيجي في ظل المساعدة التي تقدمها واشنطن لتل أبيب، وحالة التعاون هذه تستلزم أن توافق إسرائيل على طلبات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية لقطاع غزة وفي قضايا أخرى تدخل كشرط في الحفاظ على شرعية عمليتها العسكرية وردع إيران وحزب الله.[19]

اما على الصعيد الإقليمي وعلى الرغم من الانتقادات المتزايدة من الأردن، ومصر ودول الخليج على الحرب الإسرائيلية على غزة إلا ان إسرائيل لا زالت على علاقاتها الإستراتيجية مع جوارها الإقليمي؛ فالأردن يُشكل عمقًا استراتيجيًا لإسرائيل ويلعب دورًا حاسمًا في الدفاع عن الحدود الشرقية، ونظرًا لحساسية الأردن المتزايدة تجاه النظام الفلسطيني ومستقبله، كان على إسرائيل أن تتجنب التصريحات والخطوات التي يمكن أن تُشكل تحديات لاستقرار النظام السياسي في الأردن. كما أن معاهدة السلام مع مصر تعطي المجال لإسرائيل للتركيز في التهديدات الرئيسة التي تشكلها

إيران ووكلائها في المنطقة، وبالتالي يجب على إسرائيل تجنب طرح أفكار مثل إعادة توطين سكان قطاع غزة في سيناء، وهو ما تعتبره مصر خطًا أحمر قد يؤدي إلى تهديد العلاقات الثنائية[20]

وتسعى إسرائيل الى تنفيذ مجموعة من الأهداف بدءاً من نزع سلاح "حماس" وتجريدها من القدرة على شن مثل هذا الهجوم مجدداً، إلى استعادة قطاع غزة بعد التنازل عنه منذ عقدين تقريباً لصالح السيطرة الفلسطينية. ويتمثل الاعتبار السياسي يتمثل الهدف الأكثر منطقية بالنسبة لإسرائيل بإنهاء سيطرة "حماس" على غزة، لأن هذه هي النتيجة الوحيدة التي ستمنع نهوض قادة الحركة من تحت أنقاض الحرب لإعلان النصر بمجرد صمودهم في وجه قوة إسرائيل القاتلة. ومن غير المرجح أن تلبّي النتائج الأخرى احتياجات القدس الثلاث الأكثر أهمية، وهي:[21]

1. ضمان عدم قدرة "حماس" على شن هجمات في المستقبل.

2. استعادة ثقة الإسرائيليين بقدرة حكومتهم وجيشهم على توفير الأمن لهم.

3. إعادة تأسيس قوة الردع الإسرائيلية بنظر الأصدقاء والخصوم في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وترى إسرائيل في اعتباراتها السياسية إن إنهاء حكم "حماس" لا يعني القضاء على كل مؤيد للحركة أو كل رمز عن نفوذها. ولكنه هدف كبير، لا سيما في ظل عقبتين هائلتين على الأرض، هما الرهائن الذين يقارب عددهم المئتين الذين تحتجزهم "حماس" والجماعات الأخرى، وما يتطلبه إنهاء حكم "حماس" من جهد عسكري هائل يمتد على فترة طويلة في جميع أنحاء غزة، سواء على السطح أو في نظام الأنفاق المفخخ الذي تتبجح به الحركة.

وشكلت الاعتبارات السياسية مجموعة من المواقف الإقليمية ، حيث تفاوت المواقف بحسب العلاقات التي تربطها مع إسرائيل وأبرزها:

اولا: مصر: برزت تخوفات مصر منذ ان بدأت إسرائيل قصف قطاع غزة بعد هجمات حماس في 7 تشرين الأول/ اكتوبر من احتمال تدفق الفلسطينيين إلى سيناء عبر معبر رفح على الحدود المصرية والتحذير الذي أصدرته السلطات الإسرائيلية في 21 تشرين الأول/أكتوبر لـــ 1.1 مليون فلسطيني في شمال قطاع غزة بالانتقال إلى الجزء الجنوبي من القطاع. ولا شك أن موقف مصر يتأثر أيضاً بارتفاع عدد الضحايا المدنيين مع الشروع في الغزو البري، وأيضاً بما ذُكِر من وجود ضغوط أوروبية وأميركية لفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين الراغبين بالخروج.[22]

وتعزز مصر موقفها مخاوف تتعلق بالأمن في سيناء باعتبار ان تدفق عدد كبير من الناس إلى شبه الجزيرة من قطاع غزة ، ويمكن للتداعيات الإنسانية أن تكون خطيرة. إذ إن عدداً كبيراً من سكان شمال سيناء كانوا هم أنفسهم قد هُجِّروا منذ سنوات بسبب حملة على المتمردين. ويمكن لتدفق الفلسطينيين أن يفرض ضغوطاً على البنية التحتية المحلية والموارد المتاحة. فإذا وصل الفلسطينيون بأعداد كبيرة، فإن ذلك سيطرح تحديات كبيرة من حيث استيعابهم في جميع أنحاء مصر، وربما يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار البلاد بأسرها. باختصار، فإن مصر لا تريد أن تُجرَّ إلى صراع

إسرائيل مع الفلسطينيين.ودعت مصر إلى تقديم المساعدات الإنسانية إلى القطاع وعبَّرت عن معارضتها القوية لغزو بري تقوم به إسرائيل. [23]

ثانيا: الأردن: تعد الأردن اكبر دولة حدودية لإسرائيل ،فـقد أغضب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في أعقاب هجوم حماس في 7 تشرين الأول/اكتوبرالأردنيين كثيراً، كما أغضبتهم الكارثة الإنسانية التي نجمت عنه. وأثارت أيضاً تكهنات برغبة إسرائيل في تهجير سكان قطاع غزة الفلسطينيين وأيضاً مخاوف عمرها عقود من أنها تخطط أيضاً لطرد فلسطينيي الضفة الغربية إلى الأردن. خرج الأردنيون إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد بشكل يومي. وكان حجم المظاهرات أمام السفارتين الأميركية والإسرائيلية في عمَّان وفي مركز المدينة غير مسبوق. بالنسبة لكثير من الأردنيين، فإن أزمة اليوم كانت المرة الأولى التي يُشاركون فيها في احتجاجات شعبية. ونظراً لقلق الملك عبد الله من حدوث اضطرابات في الداخل وعلى الحدود، فإنه حذَّر من أن "المنطقة كلها على شفا السقوط في الهاوية[24]

كما أن للأردن هاجس إضافي بصفته الوصي على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس؛ فإذا أحدث القتال في قطاع غزة انفجاراً في القدس والضفة الغربية، فإنه سيعرض للخطر الدور الفعال لعمَّان في إدارة هذه الأماكن ويشعل الغضب الشعبي. لقد عبّر الأردن على نحو متكرر عن انزعاجه من الانتهاكات الإسرائيلية للوضع القائم تاريخياً في هذه الأماكن، بما في ذلك سماح إسرائيل لليهود بالصلاة في الحرم الشريف. [25]

ثالثا: لبنان:هناك تاريخ من العداء بين إسرائيل وحزب الله، الحزب الشيعي، فإن لبنان هو البلد الذي من الأكثر ترجيحاً أن ينخرط في حرب مكتملة الأركان بسبب الأزمة المتفاقمة في قطاع غزة. والتبادلات شبه المستمرة لإطلاق النار في الأسابيع الأخيرة تعزز هذا الانطباع. صحيح أن جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في لبنان أعلنت أنها لا تريد حدوث مثل هذه الحرب. لكن حتى في أوقات أقل اضطراباً، فإن حزب الله اتبع سياسة خارجية خاصة به – بما في ذلك بشأن متى وكيف يستعمل ترسانته الهائلة – دون إخضاع قراراته لمراجعة سياسية داخلية. وهكذا، في حين أن حزب الله نفسه يقول إنه يفضّل تجنب صراع أوسع، لا يستطيع أي تجمع للقوى اللبنانية الفاعلة أن يمنعه من الانخراط في اشتباكات على الحدود اللبنانية–الإسرائيلية – رغم أن مثل تلك الأعمال العدائية تبقي البلاد تحت تهديد مستمر بالانزلاق إلى صراع مُكلف مع جاره القوي إلى الجنوب.

رابعا: تركيا:منذ بدأت الحرب الإسرائيلية ، بدأت تركيا نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً لدفع الطرفين إلى خفض التصعيد وتجنب حدوث مواجهة أوسع. واستعملت خطاباً متوازناً في دعوتها الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس بينما كان القصف الإسرائيلي يحوّل أجزاء من قطاع غزة إلى ركام، واستمرت حماس في إطلاق الصواريخ على إسرائيل. كما قال المسؤولون الأتراك أيضاً إنهم كانوا مستعدين للتوسط بين الطرفين خدمة لوقف التصعيد والعمل لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام 1967 – مع احتمال قيام أنقرة وجهات فاعلة خارجية أخرى بدور الضامنين. ويذكر أن الحكومة التركية طلبت من قادة حماس، بمن فيهم رئيسها إسماعيل هنية، مغادرة البلاد، لكن أنقرة أنكرت أنها فعلت ذلك، على الأرجح لتجنب تعرضها للإدانة من قبل مكونات محلية مؤيدة لحماس.[26]

وتؤكد الدبلوماسية التركية انه طالما استمرت هذه الأزمة، فإن القادة الأتراك سيستمرون في التعرض للجذب من ثلاثة اتجاهات، نحو منح الأفضلية للتعاطف الشعبي القوي مع النضال الفلسطيني؛ أو للتحالفات الغربية للدولة؛ أو لالتزام أنقرة بسياسة خارجية نشطة تدفعها بشكل طبيعي للسعي إلى لعب دور بارز في محاولة تسوية الصراع.[27]

خامسا: إيران: لقد سعت إيران للنأي بنفسها عن الاتهامات بأنه كان لها دور مباشر في هجمات حماس في السابع من تشرين الأول ، رغم دعمها القديم والمستمر لحركة حماس وامتداحها للعملية بعد حدوثها. منذ ذلك الحين، ارتفع صوتها محذرة من التداعيات الإقليمية لحملة إسرائيلية موسعة في قطاع غزة. وأعلن القائد الأعلى علي خامنائي في 10 تشرين الأول اكتوبر/2023: "العالم الإسلامي برمّته مجبر على دعم الفلسطينيين، وإن شاء الله، سيدعمهم. لكن هذا العمل نفذه الفلسطينيون أنفسهم[28]

وتحاول إيران تربيع هذه الدائرة بتشجيع حلفائها على تصعيد هجماتهم على إسرائيل والولايات المتحدة بطريقة محسوبة بدقة. لكن سيكون لهذه الإستراتيجية حدوداً. فكما لاحظنا، أوضحت الولايات المتحدة أنها سترد على الهجمات التي تُشن على قواتها، وما من شك في أن إسرائيل ستفعل الشيء نفسه، الأمر الذي يجعل مخاطر التصعيد – ولا سيما في حال وقوع خطأ أو سوء حساب – كبيرة.

سادسا: دول الخليج العربية: الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعُمان، والكويت والبحرين) منقسمة بشأن حرب غزة الأخيرة، كما هي منقسمة بشأن قضايا كثيرة. وقد كانت ردود الفعل الفورية على اندلاع الأعمال العدائية منسجمة إلى حد كبير مع مواقفها السابقة. فالإمارات، التي طبَّعت علاقاتها مع إسرائيل في اتفاقيات إبراهيم لعام 2020، اصطفت مع إسرائيل؛ حيث أدانت حماس لقتل وخطف مدنيين إسرائيليين، ووصف الهجمات بأنها "تصعيد جدي وجسيم". على العكس من ذلك فإن قطر التي تحتفظ بعلاقات سرية مع إسرائيل لكن تجنبت إقامة علاقات رسمية، حمَّلت إسرائيل المسؤولية عن تصعيد العنف ودعت إلى ضبط النفس. ويذكر أن الدوحة غاضبة جداً من حماس لقيامها بالهجوم؛ فقد كانت القيادة القطرية تدعم منذ وقت طويل الجناح السياسي لحماس، الذي يحتفظ بمكتب في العاصمة. أما السعودية، المركز السياسي لمجلس التعاون، التي كانت على الأقل قبل 7 تشرين الأول/ اكتوبر تداعب فكرة التطبيع وكانت تتفاوض على الشروط مع الولايات المتحدة (التي ستكون جزءاً من أي اتفاق)، تبنت مساراً بين الطرفين. إذ أصدرت بياناً يحث على خفض التصعيد من قبل الطرفين وحماية المدنيين، بينما استذكرت تحذيراتها السابقة من أن الوضع قد ينفجر بسبب استمرار الاحتلال. كما حذر البيان من تداعيات كارثية إذا شنت إسرائيل غزواً برياً شاملاً لغزة.[29]

المبحث الثاني:الاعتبارات القانونية للحرب الإسرائيلية على غزة

أثار إعلان دولة الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة كيان معادي، العديد من التساؤلات حول مدلول العبارات والنوايا التي تنوي إسرائيل تحقيقها من هذا التصريح، وكذلك مدى صحته هذا المصطلح من الناحية القانونية والآثار القانونية

المترتبة على اعتبار قطاع غزة كيان معادي. ومن أجل تحليل هذا الموضوع والتعرف على أبعادة القانونية في نظر القانون الدولي الإنساني: سوف نناقش هذا الموضوع في ثلاث محاور أساسية:

المطلب الأول: الوضع القانوني لقطاع غزة في نظر القانون الدولي الإنساني،

يعتبر قطاع غزة جزء لا يتجزأ من أراضي فلسطين التي انتهت عنها الانتداب البريطاني يوم 1945/5/15، بحيث كان من نتائج حرب عام 1948 أن ظل قطاع غزة تحت السيادة العربية الفلسطينية مع خضوعه لرقابة وحماية القوات المصرية في فلسطين في حين خضعت الضفة الغربية لحكم الأردن وذلك الى غاية الاحتلال الإسرائيلي للقطاع غزة والضفة الغربية في 5 حزيران/ يونيو1967. بحيث أصبحت فلسطين أراضي محتلة واقعة تحت الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية .[30]

ويعتبر الاحتلال من الناحية القانونية حالة ضمن حالة الحرب أو النزاع المسلح الدولي التي يمثل المجال الطبيعي لانطباق القانون الدولي الإنساني والتي تمتاز قواعده بكونها قواعد وأحكام قانونية عرفية تم جمعها وتقنينها في سلسلة متعاقبة زمنياً من الاتفاقيات الدولية الجماعية، تأتي على رأسها لائحة لاهاي لعام 1899 ، المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ثم تلتها اتفاقية لاهاي لعام 1907 واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في 1949/8/12 . إضافة الى جملة من القواعد والأحكام المنصوص عليها في متن أحكام بروتوكول جنيف الأول لعام 1977، والمكمل لاتفاقيات جنيف الأربعة، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة. [31]

حيث أن هذه الاتفاقيات بما تضمنته من نصوص وأحكام فهي جاءت لتنظيم حالة الاحتلال الحربي، التي تهدف إلى تأكيد الفوارق الجوهرية بين احتلال الإقليم احتلالاً حربياً وبين ضم هذا الإقليم وامتلاكه نهائياً، وتأكيد على عدم ضم الإقليم المحتل طوال فترة حالة الاحتلال الحربي، كما تأكد تلك القواعد على وجوب معاملة المحتل للإقليم وسكانه معاملة حضارية، فضلاً عن تحديد اختصاصات المحتل ومدى سلطاته العسكرية بشأن إدارة الإقليم وكذلك تنظيم العلاقة بين المحتل وبين السكان ودولة السيادة والأطراف المعنية الأخرى [32]

كما أن اتفاقيات جنيف تكون واجبة التطبيق حتى لو أنكر احد الإطراف وجود حالة الحرب، فان رأيه لا يكون له أي تأثير على تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني، فإذا ما حصل اشتباك مسلح ولو بصورة محددة زماناً ومكاناً، فإن الاتفاقيات تكون سارية المفعول بغض النظر عن المواقف المعلنة لأطراف النزاع ،كما تتعلق الفقرة الثانية من المادة الثانية المشتركة بين الاتفاقيات الأربع بالاحتلال الذي يدخل ضمن النزاع المسلح الدولي، وأي كان مدى الاحتلال – كامل التراب لإحدى الأطراف المتعاقدة أو بعضه – سواء أصطدم بمقاومة أو لم يصطدم بها، فان الاتفاقيات تطبق في حالات الاحتلال التي وضعت الاتفاقية الرابعة أهم أحكامها [33]

وبتطبيق ما ذكر على الواقع الفلسطيني فإن العمليات الحربية التي أدت الى احتلال الضفة الغربية عام 1967 قد انتهت منذ وقت طويل، فان مواد اتفاقية جنيف الرابعة المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 6 تظل وحدها السارية في ذلك الإقليم المحتل فطالما أن إسرائيل ما زالت تمارس وظائف الحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة ليها أن تحترم النصوص المشار إليها في المادة (6- فقرة 3) [34]

وبالرجوع لأحكام وقواعد اتفاقية جنيف الرابعة، نجد انطباق ماهية ومدلول المفهوم القانوني والفقهي للاتفاقيات الدولية الشارعة على هذه الاتفاقية •، لكونه كما هو ثابت من أحكامها ومبادئها قد وضعت في المقام الأول لخدمة وتنمية المجتمع البشري ككل من خلال تكريسها لجملة من القواعد والمبادئ الهادفة إلى ضمان حماية واحترام حقوق الإنسان الأساسية في ظل ظروف وأوضاع غير اعتيادية النزاعات المسلحة

تعتبر اتفاقية جنيف الرابعة، ذات قيمة قانونية ملزمة الى جميع الدول بغض النظر عن مشاركة هذه الدول أم لا، فإسرائيل أيضاً ملزمة بتطبيق هذه الاتفاقية على الأراضي التي احتلاتها لكونها اتفاقية مقننة لقواعد عرفية دولية استقر عليها المجتمع الدولي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لان إسرائيل طرف في هذه الاتفاقية التعاقدية ¨، ولكن نلاحظ إن المواقف الإسرائيلية بشكل عام تتضمن عدم الالتزام بتطبيق الاتفاقية والقواعد والمبادئ التي تحكم الاحتلال العسكري للإقليم المحتلة والمقررة وفقاً لاتفاقيات الدولة والعرف الدول الذي يشكل الركيزة الأساسية لأحكام القانون الدولي

إما بخصوص الادعاء الإسرائيلي القائل، بان مصر والأردن لم يكون بأصحاب سيادة قانونية على الأراضي الفلسطينية، مستنتجة من هذا الادعاء بان الأراضي الفلسطينية ليس إقليماً لطرف سامي متعاقد حسبما تشترط اتفاقية جنيف لتطبيقها ، بحيث يترتب على انعدام المشروعية القانونية لتواجدهم على الإقليم الفلسطيني، اكتساب التواجد الإسرائيلي اللاحق عليهم للمشروعية ومن ثم يخرج عن دائرة ونطاق كونه احتلالا ليأخذ مركز التواجد الإداري.

إن هذا الادعاء بنظرنا، يفتقر الى ما يبرره على صعيد أحكام وقواعد قانون الاحتلال الحربي، إذ لا وجود أطلاقا لأي نص قانوني يجعل من سريان وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة حال النزاعات المسلحة او الاحتلال، سريانا معلق على رأي الطرف الأجنبي وتكيفه لطبيعة تواجده على أقاليم الغير، أو بمدى اعترافه بشرعية التواجد السابق عليه، لان ذلك سوف ينسف قانون الاحتلال الحربي من أساسة ويجعل تطبيق قواعد الاحتلال الحربي على الإقليم المحتل متوقف على مدى اعتراف القائم بالاحتلال بمدى مشروعية وجود الدولة المهزومة في ذلك الإقليم، وهذا ما يعني على حسب المنطق الإسرائيلي إن اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين لم تطبق على المدنيين الفلسطينيين، لان التواجد الأردني المصري على الأراضي الفلسطينية من المنظور الإسرائيلي هو تواجد غير مشروع ولهذا فان الاتفاقية لن تطبق . وهذا يرفضه منطق العقل البشري. [35]

حيث إن هذا الاتجاه تؤكده محكمة العدل الدولية إذ تشير المحكمة بان إسرائيل قد صادقت على اتفاقية جنيف في 6-يوليه /تموز1951 وان إسرائيل هي طرف في تلك الاتفاقية كما إن الأردن هي طرف منذ 29- مايو / ايار 1951،

وهما إطراف في تلك الاتفاقية عندما نشب الصراع المسلح عام 1967 . وبالتالي ترى المحكمة ان الاتفاقية تسري على الأراضي الفلسطينية التي كانت تقع الى الشرق من الخط الأخضر قبل نشوب الصراع، والتي احتلتها إسرائيل إثناء ذلك الصراع، كما إن المحكمة تبين بانطباق اتفاقية جنيف على الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال تفسيرها لما ورد في نص المادة (2) من اتفاقية جنيف الرابعة، بحيث تلاحظ المحكمة انه، وفقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من الاتفاقية جنيف الرابعة أن الاتفاقية تنطبق عند تحقيق شرطان: أن يكون ثمة صراع مسلح (سواء اعترف بحالة حرب أم لا)، وان يكون الصراع قد نشأ بين طرفين متعاقدين، وإذا تحقق هذان الشرطان، تنطبق الاتفاقية، على وجه الخصوص، على أي إقليم يجري احتلاله في إثناء الصراع من جانب أحد المتعاقدين[36].

ولعل الهدف من الفقرة الثانية من المادة ليس تقيد نطاق تطبيق الاتفاقية، حسب تعريفها بواسطة الفقرة الأولى، بان تستبعد منها الأراضي التي لم تندرج تحت سيادة أحد الطرفين المتعاقدين، وإنما جاء من أجل التوضيح وبيان بان الاحتلال حتى لو لم يقابل بمقاومة مسلحة تكون الاتفاقية ما زالت سارية [23]، وهذا التفسير يتجلى في نية واضعي اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة في حماية المدنيين الذين يجدون أنفسهم بأي شكل كان، في أيدي سلطة قائمة باحتلال، كما يؤكد هذا التفسير الأعمال التحضيرية للاتفاقية، وقد أوصى مؤتمر الخبراء الحكوميين الذي عقدته لجنة الصليب الأحمر الدولية، في إعقاب الحرب العالمية الثانية بغرض إعداد اتفاقيات جنيف جديدة بان تسري هذه الاتفاقيات على أي صراع مسلح "" سواء اعترف أو لم يعترف به بوصفة حالة حرب من جانب الطرفين "" وفي " حالات احتلال الأراضي في غياب أية حالة حرب ""، وعلى ذلك لم يكن في نية واضعي الفقرة الثانية من المادة (2) عندما أضافوا هذه الفقرة من الاتفاقية، تقيد نطاق تطبيق الأخيرة، وإنما كانوا يسعون الى مجرد النص على حالات الاحتلال دون القتال، من قبيل احتلال بوهيميا وموارفيا من جانب ألمانيا في عام 1939

وعلاوة على ذلك تلاحظ المحكمة ان الدول الإطراف في اتفاقية جنيف الرابعة وافقت عل تفسير اتفاقيتها في 15يوليه 1999، وأصدرت بيانا قالت فيه "" بتكرار تأكيد سريان اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية "" وفي وقت لاحق في 5- ديسمبر /كانون اول 2001 أشارت الإطراف المتعاقدة السامية على وجه الخصوص إلى المادة (1)من اتفاقية جنيف الرابعة بانطباقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وذكرت هذه الدول وكذلك الإطراف المتعاقدة المشتركة في المؤتمر، طرفي الصراع، ودولة إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، وعلى هذا الأساس يقع على عاتق إسرائيل، كطرف سامي متعاقد في الاتفاقية مسؤولية الالتزام بمراعاتها وتطبيقها، على صعيد الأراضي الفلسطينية، كأراضي خاضعة لاحتلال قواتها، وما تجدر الإشارة إليه، التزام

منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً، باتفاقيات جنيف الأربع وأحكام البروتوكولات المكملة كاتفاقيات ملزمة وواجبة التطبيق، على النزاع الدائر بينها وبين إسرائيل [37]

وبناءاً على اتفاق أوسلو الذي تم في تاريخ 13-9-1993 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين إسرائيل •، قسمت الأراضي الفلسطينية الى ثلاثة مناطق – المناطق (أ) و (ب) و (ج) – بحيث تخضع لإدارة السلطة الفلسطينية بدرجات مختلفة (أ) تحت سيطرة إدارية كاملة والمناطق (ج) بدون أي سيطرة، أما المناطق (ب) فهي تخضع لسيطرة مشتركة مع الإدارة الإسرائيلية . وبناءاً على ذلك التقسيم لقد تباينت الآراء حول أثر اتفاقيات اوسلو على قابلية تطبيق قانون الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة

فمنهم من يرى ان اتفاقية جنيف الرابعة ولائحة لاهاي يجب ان تبقى سارية على المنطقة (ج) بدون المنطقتين (أ) و (ب) على أساس ان السلطة الفلسطينية تتمتع فيها بسلطات هامة بالرغم من ان سلطة الأمن بقيت في نهاية الأمر بيد إسرائيل.

وحجج هذا الرأي ترتكز على ما ورد في نص المادة (6) من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة (42) من لائحة لاهاي.

فالمادة (6) تؤكد ان دولة الاحتلال ملزمة بأحكام الاتفاقية " وذلك طوال مدة الاحتلال ما دامت هذه الدولة تمارس وظائف الحكومة في الأراضي المحتلة. "

أما المادة (42) من لائحة لاهاي فهي تؤكد بان "" الإقليم يعتبر محتلاً عندما يقع تحت سيطرة جيش معادي، وان الاحتلال (كوضع قانوني) يشمل فقط الأراضي التي يكون فيها المحتل قد ثبت سلطته الفعلية، وصار قادراً على ممارستها. ""

أي ان الاتفاقية تصبح وأجبت التطبيق وفقاً لهذه الحجج، وذلك بمجرد وجود السيطرة الفعلية للمحتل على تلك المناطق، وبالتالي فان المناطق (أ) و (ب) لا تعتبر أراضي محتلة نظراً لغياب السيطرة الإسرائيلية الفعلية عليها، وفقاً لما ورد باتفاقية اوسلو

ولهذا فان انتقال السلطة من إسرائيل الى السلطة الفلسطينية نتيجة لمسيرة أوسلو، والقيود المفروضة على التدخل الإسرائيلي في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والمترتبة عن هذا الانتقال، قد تكون قلصت من التزامات إسرائيل بموجب قوانين الاحتلال ولكن لم تؤدي الى انقضائها وفضاً عن ذلك فان المادة السادسة من الاتفاقية جنيف الرابعة تنص على بقاء تطبيق أجزاء كبيرة من نصوص المعاهدة (35) طوال مدة الاحتلال ما دامت هذه الدولة تمارس وظائف الحكومة الشرعية في الأراضي المحتلة. [38]

حيث أن إسرائيل كسلطة احتلال، ما زالت تسيطر على معظم عناصر السيادة الداخلية مثل المياه والطرق الرئيسية والأمن وحرية التنقل وعناصر السيادة الخارجية كمعابر والحدود والعلاقات وغيرها ونتيجة لذلك فان الاحتلال ما زال

موجود ومسيطر وتطبق قواعد الاحتلال العسكري ، فضلاً عن ذلك فان الإخفاقات العديدة التي مرت بها مسيرة أوسلو، والتوغلات الإسرائيلية لمناطق (أ) و (ب) وعودة للسيطرة الإسرائيلية على هذه المناطق، وبسط سلطته الأمنية والإدارية (كحظر التجول)، والتوغل والقيام بالأعمال الإرهابية في مناطق السلطة الوطنية ، ترجح ان الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة يتراجع الى ما كان قبل مبادرة أوسلو. [39]

كما نلاحظ ان كثرة التوغلات الإسرائيلية وعودة العمليات العدائية ضد المدنيين والأعيان المدنية أدى الى تلاشي اتفاق أوسلو بشكل تام، وعودة الأراضي الفلسطينية الى السيطرة الكاملة لسلطات الاحتلال مما يجعل الأراضي الفلسطينية أراضي محتلة تخضع لقواعد الاحتلال الحربي. يلاحظ من خلال ما تقدم أن قطاع غزة هو قطاع محتل، ولكن هل سيطرة حزب من الأحزاب السياسية على قطاع غزة ينفي عنه صفة القطاع المحتل ؟

بطبع هذا الأمر ليس له أي تأثير على المركز القانوني لقطاع غزة ، فقطاع غزة قطاع محتل خاضع لسيطرة قوات الاحتلال سواء كان القطاع تحت سيطرة حزب أو تحت سيطرت حكومة ذاتية بموجب الاتفاقيات ولكن ما هو مدى تأثير وصف القطاع في الكيان المعادي على المركز القانوني لقطاع غزة ؟ كذلك لوحظ في الإعلان الإسرائيلي بأنه أعتبر قطاع غزة قطاع معادي برمته أي أن جميع أراضي القطاع وسكانه كيان معادي لإسرائيل، على الرغم من أن هذا المصطلح ليس له أي دلالات في القانون الدولي العام ، إلا ان المصطلح القريب منه هو دولة معادية وليس كيان معادي. فمصطلح كيان معادي هو بدعه إسرائيلية ولهذا كان موقف وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندليز رايس" أكثر احتشاماً وذلك عندما وصفت حركة حماس بالمعادية ولم توصف القطاع بالكيان المعادي.[40]

ولعل إسرائيل استعملت مصطلح كيان معادي لتجنب الاعتراف بقطاع غزة كدولة قائمة السيادة، فإسرائيل لا تريد الاعتراف بالدولة الفلسطينية ولا بأي دويلة صغيرة على أي أرض من أراضي فلسطين، لان دلك سوف يجعل لتلك الدولة العديد من الحقوق كالاستقلالية والحدود والسيطرة الأمنية والسيطرة على الغلاف الجوي والبري والبحري[41].

المطلب الثاني: تجريم استخدام القوة أو التهديد بها ضد قطاع غزة.

يمكن القول بأن قطاع غزة قطاع محتله واقع تحت السيطرة الإسرائيلية، فمنطقياً وعرفاً وقانوناً لا يجوز أن نصف قطاع واقع تحت الاحتلال بالكيان المعادي على الرغم من عدم صحة هذا المصطلح.، وفضلاً عن ذلك فان وصف قطاع غزة بالقطاع المعادي هو بمثابة التهديد باستخدام القوة على الرغم من استخدامها في العديد من التوغلات والاعتداءات فإسرائيل تستخدم القوة المفرطة لمواجهة انتفاضة الشعب الفلسطيني الأعزل، فوصف القطاع بالكيان المعادي هي بمثابة إعلان الحرب على هذه القطاع والتهديد باستخدام القوة جرمته المادة الثانية في الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة

حيث تضمن ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الرابعة من المادة الثانية على تجريم الحرب والاستخدام اللامشروع للقوة كأسلوب، وأداه لتسوية ما قد يثور فيما بين الدول من خلافات، او كأسلوب ووسيلة تلجأ من خلالها الدولة لتحقيق أهدافها ومطامعها حيث حصر الميثاق وسائل تسوية النزاعات والخلافات القائمة فيما بين الدول بالوسائل والأساليب الودية

حيث أن التجريم الوارد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية هو قانوناً عالمياً لجميع الدول والمحرم دولياً لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، بحيث أصبحت هذه المادة قاعدة عرفية ملزمة في القانون الدولي باعتبارها جزء من قانون الأمم المتحدة الذي يحكم العلاقات بين دول العالم جميعها إلا ان ما ورد في هذا المادة ليس التجريم المطلق لاستخدام القوة، وإنما تضمن الميثاق بعض الاستثناءات التي أجازها من خلالها للدول، أو لمجلس الأمن الدولي استخدام القوة في العلاقات الدولية. [42]

حيث انه يحق للدولة استخدام قوتها وذلك مستندة إلى حقها في الدفاع الشرعي عن وحدة وسلامة إقليمها الترابي ولرد على ما وقع على إقليمها من عدوان مسلح على ان يكون استخدام القوة هي الوسيلة الوحيدة لدرء ذلك العدوان ومتناسباً معه، ويتوقف حين يتخذ مجلس الأمن التدابير الأزمة لحفظ السلم والأمن الدوليين هذا من ناحية ومن ناحية أخرى: يحق لمجلس الأمن الدولي استخدام القوة سواء لرد اعتداء وقع على أراضي دولة من أعضاء المجتمع الدولي، أو لتحقيق مقصد من مقاصد الأمم المتحدة المتمثل في حفظ السلم والأمن الدولي، فانه يحق للأمم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن ومعاقبة المعتدي بما في هذه التدابير من استخدام للقوة وهذا ما يمكن ان نستخلصه من المادة 51، 31، 41، 42 من ميثاق الأمم المتحدة ، فان أي استخدام للقوه بغير الصورتين الواردتين، يعتبر استخدام غير مشروع يترتب عليه، قيام المسؤولية الدولية في حق الدولة القائمة به. [43]

فلهذا فان حالة الاحتلال الحربي، تتعارض كلياً مع نص المادة الثانية الفقرة الرابعة من الميثاق، لكونها تقوم على استخدام القوى فعلياً من قبل دولة ضد دولة أخرى مما يشكل انتهاكا لسيادة وسلامة أراضيها، وأيضا المساس باستقلالها السياسي، فالاحتلال العسكري ليس إلا نتيجة لاستعمال القوة الأمر الذي أصبح مجرماً في العلاقات الدولية، وبالتالي تأخذ النتيجة نفس التكيف القانوني المحدث لها بان تكون إجراء غير مشروع وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة ما بني على باطل فهو باطل، فليس من المعقول أن يتم الاعتراف بمشروعية عمل كانت نتيجة اقتراف جريمة، فالاحتلال هو أيضاً ثمرة لحرب غير مشروعة تصف بكونها جريمة ضد السلام والأمن الدولي ، يجرمها القانون الجنائي الدولي التعاقدي والعرفي . والى جانب المادة (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تجرم استخدام القوة الغير مشروعة، وتجرم ضم الأقاليم بالقوة، تشير أيضاً الى مبدأ ستمسون الصادر عن وزير خارجية الولايات المتحدة سنة 1932بمناسبة الحرب الصينية اليابانية ومحاولة اليابان تكوين جمهورية في منشورياً بعد انتزاعها من الصين، وهو المبدأ القائم على أساس عدم الاعتراف بالتغيرات الإقليمي التي نشأت بالقوة وعدم الاعتراف بالحكومات التي يكون في إنشائها مخالفة للالتزامات الدولة العامة والخاصة [44]

فمن هذه القرارات قرار الجمعية العامة (290) في ديسمبر / كانون اول 1949، الذي يعد من العناصر الأساسية للسلم الذي أكد على عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها انتهاكا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وكذلك القرار 3734

الخاص بدعم الأمن الدولي، بالإضافة الى قرار الجمعية 3314 الخاص بتعريف العدوان، بحيث أدرج هذا القرار الاحتلال والغزو ضمن تعداد الأعمال العدوانية، حيث جاء في المادة الثالثة الفقرة الأولى من القرار ((تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال العدوانية التالية سواء تم إعلان الحرب أو لم يتم وذلك دون الإخلال بأحكام المادة الثانية ((ك:- قيام القوات المسلحة لدولة ما يغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه أو أي احتلال عسكري ولو كان مؤقتاً)) كما عرفت المادة الأولى من قرار الجمعية العامة (3314) العدوان بأنه استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية والاستقلال السياسي لدولة أخرى أو بأي طريقة لا تتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة[45].

على الرغم من تحريم استخدام القوة والتهديد بها في ميثاق الأمم المتحدة . إلا إننا نتساءل متى يمكن اعتبار الدولة معادية ، حتى تتمكن الدولة المعلنة من الاستفادة من هذا الإعلان وتقوم بقطع العلاقات الدبلوماسية .....حتى يمكن أن تعتبر الدولة دولة معادية يشترط أن تقوم بأفعال من شأنها أن تشكل جريمة عدوان، وتعد جريمة العدوان من أخطر الجرائم التي تهدد الأمن والسلم الدولي، على الرغم من خطورة هذه الجريمة إلا أنه لا يوجد تعريف واضحا لها في القوانين والأعراف الدولية ولكن لقد تطرق لها الفقه والقانون الدولي .[46]

أن أطلاق الصواريخ والمقاومة هي حق مشروع للسكان المدنيين الواقعيين تحت الاحتلال من اجل تقرير مصيرهم ، فالاحتلال الحربي له تأثيرا سلبياً على الأشخاص الخاضعين له، فهو يتعارض مع مصالحهم، وتطلعاتهم وأمانيهم الوطنية، وعاطفة ولائهم مما يؤدي إلى قيام السكان واندفاعهم في ثورة جماهيرية عارمة لإزالة الاحتلال كحائل بينهم وبين حقوقهم المشروعة وفي ممارسة حقهم في تقرير المصير.إذ قد يحدث اندفاع سكان الأراضي المحتلة في ثورة جماهيرية عارمة لمقاومة المحتل والتصدي له، دون أن يتمكن القائمون بهذه الأحوال بتنظيم وهيكلة ثورتهم.[47]

وتعتبر ثورة سكان الأراضي المحتلة حق مشروع لهؤلاء السكان ولهم الحق في اكتساب مركز المحارب القانوني، وذلك بغض النظر عما إذا كانت ثورتهم توافرت بها الشروط الواجب توفرها في حركات المقاومة المنظمة.حيث ان سكان الأراضي المحتلة لهم الحق في الثورة ولهم الحق في اكتساب مركز المحارب القانوني شريطة أن يلتزموا بمضمون المادة التاسعة من اتفاقية لاهاي، ومشروعية ثورة السكان بالاستناد إلى مضمون الاتفاقية، ويرى في هذا الخصوص بان الاتفاقية طالما أقرت بمشروعية حمل السكان للسلاح في وجه القوات الغازية، فانه من المنطقي أن تشمل أيضا ثورتهم في أعقاب الغزو وقيام الاحتلال.ولو كان الأمر غير ذلك لنصت الاتفاقية بشكل صريح على ذلك [48]

كما أكدت العديد من القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة على دولية النزاعات الدائرة بمناسبة حق الشعب في تقرير المصير ،وعلى حق الأفراد القائمين بمثل هذه النزاعات في اكتساب مركز المحارب القانوني ،والتمتع بمركز المحارب القانوني ،والتمتع بمعاملة أسرى الحرب وفق المبادئ المنصوص عليها في متن اتفاقية جنيف الثالثة

المطلب الثالث: الآثار القانونية المترتبة على اعتبار قطاع غزة كيان معادي في نظر القانون الدولي.

تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلي ان تخدع المجتمع الدولي وذلك لتكسب التأييد والحشد الدولي لصالحها أو على الأقل تجنب الاستنكار الدولي لها . وذلك باعتبار ما يحصل في قطاع غزة بأنه تحت السيطرة حزب سياسي إسلامي متطرف على حسب الادعاء الإسرائيلي الأمريكي ، ليصل الأمر الى وصف القطاع غزة بالكيان المعادي ، وذلك حتى تتملص من الالتزامات القانونية المحمولة عليها بموجب الاتفاقيات الدولية وخصوصاً اتفاقيات جنيف . وحتى تستطيع فرض صار وقطع العلاقات الدبلوماسية وعدم تقديم أي خدمات للقطاع كمحاولة لفرض العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني من أجل ر دوخه للمطالب والأطماع الإسرائيلية[49]

إلا أن هذه الأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من فرض العقاب الجماعي المخالف لنص المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة ، واستخدام القوة والتهديد باستخدامها المخالف للمواثيق الدولية وللمادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة والقتل العمد والتصفيات الجسدية والاغتيالات وإغلاق المعابر وفرض الحصار الاقتصادي والبري والبحري والتجويع السكان المدنيين، فضلا عن القيام بجرائم الإبادة التي تشكل تهديد لسلم والأمن الدوليين كمجزرة دير ياسين 1948، ومذبحة كفر قاسم 1956، ومجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982، وكذلك مجزرة بيت حانون 2006، ناهيك عن.تدمير وضم للأراضي، والاستيطان، واعتداء مباشر على الممتلكات الثقافية والدينية، وكذلك اعتداء على المدارس والمؤسسات الخيرية وعلى الأطقم الطبية والصحفيين وغيرها من جرائم الاعتداء على السكان المدنيين. [50]

لا شك أن جميع الأفعال السابقة تعتبر من المخالفات الجسيمة لاتفاقية جنيف الأربع لعام 1949 وخاصة المادة (147) من الاتفاقية الرابعة والتي تعتبر تلك المخالفات وفقاً للمادة (5/85) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977،بأنها جرائم حرب.

وبتطبيق النتائج المترتبة عن قيام المسئولية على دولة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي تضرر نتيجة الخروقات الإسرائيلية والانتهاكات لأحكام القانون الدولي الإنساني بوجه عام. يترتب على عاتق دولة الاحتلال الإسرائيلي – جملة من الالتزامات القانونية يتعلق منها بالمسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية[51]

حيث يجب على سلطات الاحتلال إنهاء حالة الاحتلال والانسحاب من الأراضي المحتلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية 242 و 338 فضلا عن وقفها للحصار ووقف مظاهر العنف من الجنود والمستوطنين ووقف عمليات التصفية والقتل العمد ،وكذلك الامتناع عن المواصلة والاستمرار في نقل وترحيل رعايا إلى الإقليم الفلسطيني المحتل وأيضا امتناعها وتوقفها عن مصادرة الملكيات الفلسطينية والاستيلاء عليها لغايات الاستيطان وكذلك وقف الاعتداء على الولاية

القضائية الفلسطينية، والتوقف عن المحاكمات السريعة للمدنيين الفلسطينيين، والكف عن تعذيب المعتقلين وكذلك من خلال وقف دولة الاحتلال على المواصلة والاستمرار في التعاطي والتعامل مع القوانين الطوارىء وغيرها من الأوامر العسكرية غير المشروعة والمخالفة لأحكام ومضمون اتفاقية جنيف الرابعة، فضلاً عن امتناعها عن إصدار أي تشريعات جديدة بذات النمط وكذلك الكف عن تخريب الأراضي والملكيات الفلسطينية العامة والخاصة وشق الطرق لفائدة المستوطنات ، كما يجب عليها وقف تشيد جدار الفصل العنصري، وغيرها من الأعمال التي تشكل انتهاك لالتزامات الواجب على المحتل التقييد بها[52]

لهذا يترتب على سلطات الاحتلال الإسرائيلي إزالة كافة مظاهر هذا الاحتلال خاصة الحواجز العسكري والاغلاقات وأيضا إعادة رعايا ومواطني إسرائيل المدنيين إلى دولتهم التي قدموا منها إلى جانب قيامها بفك كافة المستوطنات الإسرائيلية القائمة على صعيد الأراضي الفلسطينية بإعادة كافة الممتلكات والأراضي المصادرة لأصحابها.كما يجب على سلطات الاحتلال إلغاء ووقف العمل بتشريعات الطوارئ وغيرها من الأوامر العسكرية المخالفة لأحكام وقواعد القانون الدولي على صعيد الأراضي الفلسطينية المحتلة، الى جانب قيامها بالإفراج عن كافة المعتقلين المحتجزين فضلاً عن إزالة الألغام ومخالفات التدريب العسكرية والتي تلحق إضراراً غير محدودة بالسكان والممتلكات كذلك إزالة الحواجز العسكرية والدبابات ورفع الحصار [53]

لا شك أن الاعتداءات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني من قتل وتعذيب واستخدام الرصاص المتفجر من نوع " دمدم " وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، ومن المحاكمات الغير قانونية، فضلاً عن إصدار وتطبيق الأوامر والتشريعات الغير قانونية وغيرها من الأفعال الغير قانونية التي تعتبر جميعها من الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة وبخاصة المادتين 146،147 منها، كما نصت المادة الخامسة من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية على اعتبار الانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات والبروتوكول بمثابة جرائم حرب . كما ان المادة (88) من نفس البروتوكول أعطى الحق للمتضررين من هذه الانتهاكات الجسيمة ملاحقة الأمرين بارتكاب هذه الجرائم ومنفذيها ومسائلتهم كمجرمي حرب.[54]

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

شكّلت خاتمة البحث حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة البحثالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد تناول البحث **الاعتبارات السياسية والقانونية للحرب الإسرائيلية على غزة، وقد بين البحث ان** الحرب الاسرائيلية على غزة مخالفة للقانون الدولي ولكل الاعراف الدولية ، وقتل وتدمير للبنى التحتية وانتهاك للحقوق الإنسانية ، حيث ان الانتصار الذي تريده إسرائيل هو اجتثاث حماس نهائيا وجعل غزة منزوعة السلاح واسترداد الأسرى، وأي حديث عن بقاء حماس أو بقاء السلاح في غزة والتفاوض على الأسرى يعني بالنسبة لإسرائيل هزيمة منكرة، الانتصار الذي تريده إسرائيل هو انتصار صفري وأن الخصم يجب أن يستسلم وينتهي تماما وهذا هو الهدف الإسرائيلي والأميركي المعلن.

اوضح البحث دور المنظمات الدولية الإنسانية والحقوقية في وقف المجزرة الإسرائيلية في غزة، الا ان إسرائيل ضاربة عرض الحائط وغير مكترثة بالنداءات الإنسانية في حين تبدو الحركة الحقوقية العالمية أمام تحول حقيقي قد يهدد بتقويض المبادئ الدولية القائمة، التي يرعاها القانون الدولي الإنساني والمبادئ القانونيةالمنظمة للنزاعات المسلحة.

واوضح البحث الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين في غزة واحدة من أوضح السوابق في العالم منذ أكثر من 70 عاما، وهي شواهد يمنحها الغرب دعما غير مقيّد لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. فقد كشفت وثيقة سرية مسربة، كتبها الملحق العسكري في السفارة الهولندية في تل أبيب، عن أن إسرائيل تقوم "وبشكل متعمد في التسبب في إحداث دمار واسع النطاق للبنية التحتية والمراكز المدنية" في غزة. في حين أكدت الوثيقة الدبلوماسية التي سربتها صحيفة "إن آر سي" الهولندية أن الجيش الإسرائيلي ينتهك قوانين الحرب. مع ذلك لم تتخذ حكومة هولندا موقفا مغايرا، بل تابعت كمعظم الدول الأوروبية رفض المطالبة بوقف إطلاق النار.

ثانيا: نتائج البحث

1. اوضحالبحث **ان** الحرب الاسرائيلية على غزة مخالفة للقانون الدولي ولكل الاعراف الدولية ، وقتل وتدمير للبنى التحتية وانتهاك للحقوق الإنسانية.
2. اوضحالبحث دورالمنظمات الدولية الإنسانية والحقوقية في وقف المجزرة الإسرائيلية في غزة، الا ان إسرائيل ضاربة عرض الحائط وغير مكترثة بالنداءات الإنسانية.
3. اوضح البحث ان لانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين في غزة واحدة من أوضح السوابق في العالم منذ أكثر من 70 عاما، وهي شواهد يمنحها الغرب دعما غير مقيّد لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ثالثا: التوصيات

1. أوصي البحث بالوقف الضروري للحرب الإسرائيلية على غزة لانها مخالفة لقواعد الحرب الدولية
2. على الدول العربية تفعيل دور من خلال جامعة الدول العربية بان يكون هناك موقف حازم لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة
3. على المنظمات الدولية ان تطبيق كل المعايير الإنسانية في حماية المدنيين العزل وكرامتهم .
4. على الاعلام العالمي فضح جرائم الحرب والتاثير بشكل مباشر على الراي العام العالمي وخاصة في الدول الغربية الديمقراطية

Abstract

Political and legal considerations of the Israeli war on Gaza

By Khaled Salameh Salem Al-Maaytah

The research aimed to identify the political and legal considerations of the Israeli war on Gaza. The research dealt with the historical background of the Israeli war on Gaza since 2008, and to demonstrate the importance of political considerations for the Israeli war on Gaza and the positions of regional countries on the war, and the legal considerations that show the role of international humanitarian law and the four Geneva Conventions and their protocols. Additional analysis of the legitimacy of the Israeli occupation of Gaza.

The research used the descriptive analytical method as a way to study scientific phenomena or problems by carrying out description in a scientific way, to analyze social security phenomena and then arrive at logical explanations that have evidence and evidence that gives the researcher the ability to understand the political and legal considerations of the Israeli war on Gaza.

The research reached a set of recommendations and results, as the research made it clear that the Israeli war on Gaza is in violation of international law and all international norms, killing and destroying infrastructure and a violation of human rights. The research recommended that the Arab countries must activate their role through the League of Arab States and that there be a firm stance to stop The Israeli aggression on Gaza

Keywords: political considerations, legal considerations, Hamas, Israel

الهوامش

[1]– سلوي ، محمد عبده الدقناوي(2022).الاعتبارات السياسية والأمنية التى حكمت صنع قرار السياسة الخارجية (1970–1993 م)مجلة البحوث المالية والتجارية ،تشرين اول ، مصر.ض 43

[2]– جاسم محمد زكريا (2006). مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر/ الطبعة الأولى/منشورات الحلبي الحقوقية /بيروت / لبنان ص57

[3]– مركز الجزيرة للدراسات (2014). حركة المقاومة الإسلامية، 12، شباط، قطر.ص11

[4]– مركز الجزيرة للدراسات (2016)إعلان قيام إسرائيل،30، اذار/مارس ، قطر .ص12

[5] – مركز الجزيرة للدراسات (2023). أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة.11، تشرين الاول،/أكتوبرقطر. ص6

[6] – صحيفة عربي نيوز (2023). ما هي حماس وماذا يحدث في إسرائيل وقطاع غزة؟،10، تشرين أول،ا/ اكتوبر لإمارات العربية .ص7

[7] – صحيفة البيان (2016). حركةُ المقاومةِ الإسلاميةِ (حماس)، 9، اذار/ مارس ، لامارات العربية

[8] – مركز الجزيرة للدراسات (2023). أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة.11، تشرين الاول،/ اكتوبر قطر.ص4

[9] – صحيفة العربي (2021).الحروب الإسرائيلية على غزة.. سجِلّ حافل من العدوانية، 11،ايار/مايو ،لندن.ص13

[10] – مركز الجزيرة للدراسات (2015).العدوان الإسرائيلي على غزة 2014، 7،تموز/ يوليو ، قطر. ص5

[11] – مركز الجزيرة للدراسات (2023).خمس حروب خاضها نتنياهو في غزة منذ انسحاب إسرائيل من القطاع، فماذا نعرف عنها؟ 4 . كانون اول،/ديسمبر فطر.ص8

[12] – كفاح، زبون(2023).غزة... تاريخ من المواجهات والحروب قبل سيطرة «حماس» وبعدها، صحيفة الشرق الاوسط.11، ايار/ مايو ، السعودية .ص11

[13] – مركز الجزيرة للدراسات (2023). طوفان الأقصى".. أكبر هجوم للمقاومة الفلسطينية على إسرائيل،6، كانون اول/ديسمبر ، قطر.ص7

[14] – زوهار، بالتي (2023). الحرب بين "حماس" وإسرائيل: بعد مرور شهر، معهد واشنطن للدراسات ، 9، تشرين الثاني/ نوفمبر ، واشنطن.ص4

[15] – وائل، الغول (2023). إسرائيل وحماس بعد الهدنة.. أهداف بتكتيكات جديدة ، قناة الحرة ، 1، كانون اول /ديسمبر ، واشنطن.ص11

[16] – السرحان، ميرنا (2023).الرؤى الإسرائيلية في الأبعاد الاستراتيجية للحرب على غزة، معهد والسياسة والمجتمع ، 12،تشرين ثاني،/ نوفمبر مصر.ص8

[17] – مجلي ، نظير (2023).الخلافات تمزّق المعسكرين في إسرائيل و«الصراع في البدايات،صحيفة الشرق الاوسط،24 ،تموز ،/ يوليو السعودية.ص2

[18] – هشام ،ملحم(2023). حرب غزة وتداعياتها الإقليمية والعالمية ،معهد دول الخليج العربية في واشنطن،9،ايلول، / سيتمبر. واشنطن.ض5

[19] – زوهار، بالتي (2023). الحرب بين "حماس" وإسرائيل: بعد مرور شهر، معهد واشنطن للدراسات ، 9، تشرين الثاني/ نوفمبر . واشنطن.ص7

[20] – مركز الجزيرة للدراسات (2023). طوفان الأقصى".. أكبر هجوم للمقاومة الفلسطينية على إسرائيل،6، كانون اول/ ديسمبر ، قطر.ص13

[21] – السرحان، ميرنا (2023).الرؤى الإسرائيلية في الأبعاد الاستراتيجية للحرب على غزة، معهد والسياسة والمجتمع ، 12،تشرين ثاني،/ نوفمبير مصر،ص1

[22] – حسن صغير(2023). الحرب على غزة مباشر.. بدء تسليم الدفعة السادسة من الأسرى وجهود لتمديد الهدنة،مركز الجزيرة للدراسات ،29، نشرين ثاني،/نوفمبر قطر.ص7

[23] – أميرة جادالله (2023).حرب إسرائيل وغزة.. مخاوف في مصر من "نزوح جماعي إلى سيناء"،قناة الحرة ، 11، تشرين اول ،/اكتوبر واشنطن.ش3

[24] – العدم ، محمود(2023). والحرب على غزة مباشر.. 13 ألف شهيد والدبابات الإسرائيلية تتراجع وسط اشتباكات ضارية، مركز الجزيرة للدراسات ، 19، تشرين ثاني/ نوفمبر ،قطر.ص8

[25] – الجنيدي ، ليث (2022).الوصاية على مقدسات القدس.. دور أردني ممتد منذ 98 عاما، وكالة الاناضول ، 12، ايار/مايو ، تركيا.ص9

[26] – حبلا ، امين (2023). تركيا وإسرائيل.. صداقة بطعم العداوة وعلاقات دبلوماسية لا تموت ولا تحيا، مركز الجزيرة للدراسات،9،تشرين ثاني ،/نوفمبر تركيا .ص12

[27] – العايدي، نور الدين (2023). تركيا والعدوان على غزة: من الدبلوماسية الحذرة إلى الصدامية المحسوبة،موقع حبر، 31، تشرين اول/ اكتوبر ، الأردن،ص13.

[28] – رضا ، صابتي (2023). لماذا تتصدر إيران المشهد عند الحديث عن حرب غزة؟صحيفة عربي نيوز، 14، تشرين ثاني/نوفمبر ، الامارات العربية .ص3

[29] – صحيفة عربي نيوز (2023). صحيفة إسرائيلية تقول إن دولا خليجية وضعت شروطا لإعادة إعمار قطاع غزة،21، تشرين ثاني،/ نوفمبر الامارات العربيةص6

[30] – الحنفي، محمود (2023). فرض الحصار على غزة.. هل هو إقرار رسمي بانتهاك القانون الدولي الإنساني؟مركز الجزيرة للدراسات ، 13 ، تشرين اول/ اكتوبر ، قطر.ص 5

[31] – الغول، وائل (2023).قواعد الحرب.. ما موقف القانون الدولي من الصراع بين إسرائيل وغزة؟ قناة الحرة ،14، تشرين اول / اكتوبر ، واشنطن.ص2

[32] – المنظمة العربية للصليب احمر والهلال الأحمر (2020).أسرى الحرب والقانون الدولي الإنساني،21، تشرين اول،/ اكتوبر ، لبنان.ص4

[33] – جامعة منيسوتا (1949). اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 واشنطن.ص6

[34] – اتفاقية جنيف الرابعة المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 6

[35] – موقع عربي نيوز (2023).أبرز المحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية،29،تشرين ثاني، / نوفمبر ، الامارات العربية.ص7

[36] – نص المادة (2) من اتفاقية جنيف الرابعة

[37] – المادة (1)من اتفاقية جنيف الرابعة

[38] – المادة السادسة من الاتفاقية جنيف الرابعة

[39] – أحمد عز الدين أسعد(2021).منير فخر الدين السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة سنة 1967،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 9،نيسان/ابريل ، فلسطين.ص13

[40] – شديد، فادي (2018). الآثار القانونية المترتبة على اعتبار قطاع غزة كيان معادي في نظر القانون الدولي الإنساني،مجلة الوقائع الفلسطينية، 22، اب/ اغسطس ، فلسطين ص44

[41] – سامح ،عودة (2021). الأكذوبة التاريخية.. هل باع الفلسطينيون أرضهم لليهود في الأربعينيات؟،مركز الجزيرة للدراسات ، 10، ايار،/ مايو قطر.ص8

[42] – ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الرابعة من المادة الثانية على تجريم الحرب والاستخدام اللامشروع للقوة كأسلوب،

[43] – من المادة 51، 31، 41، 42 من ميثاق الأمم المتحدة

[44] – المادة (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة،

[45] – قرار الجمعية العامة (290) في / كانون اول /ديسمبر 1949

[46] – حنا ، عيسى (2015).مبدأ حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، موقع حركة فتح ، 11، اب/ اغسطس فلسطين .ص4

[47] – حداد ، تمارا (2023). حق الدفاع المشروع مكفول في القانون الدولي،صحيفة القدس ، 14، كانون اول/ ديسمبر ،لندن.ص7

[48] – المادة التاسعة من اتفاقية لاهاي

[49] – مركز الجزيرة للدراسات (2023) السلطة الفلسطينية: الصمت الدولي عن جرائم الاحتلال سبب تفجّر الأوضاع، 7، تشرين اول/ اكتوبر ، قطر.ص13

[50] – المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة

[51] – للمادة (5/85) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977

[52] – مركز الجزيرة للدراسات (2004). القرار رقم 242.. الانسحاب من أراض محتلة، 3، تشرين اول/ اكتوبر ، قطر.ص12

[53] – مركز الجزيرة للدراسات(2023).خبير عسكري: الاحتلال قد يلجأ لهذه الخطة والقسام أعدت دفاعاتها للسيناريو الأسوأ.ص7

[54] – المادة الخامسة من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977

المراجع

اولا: المراجع العربية

أحمد عز الدين أسعد(2021).منير فخر الدين السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة سنة 1967،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 9،نيسان/ ابريل ، فلسطين.

أميرة جادالله (2023).حرب إسرائيل وغزة.. مخاوف في مصر من "نزوح جماعي إلى سيناء"،قناة الحرة ، 11، تشرين اول/اكتوبر ، واشنطن.

جاسم محمد زكريا (2006). مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر/ الطبعة الأولى/منشورات الحلبي الحقوقية /بيروت / لبنان ص57

جامعة منيسوتا (1949). اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 واشنطن.

الجنيدي ، ليث (2022).الوصاية على مقدسات القدس.. دور أردني ممتد منذ 98 عاما، وكالة الاناضول ، 12، ايار / مايو ، تركيا.

حبلا ، امين (2023). تركيا وإسرائيل.. صداقة بطعم العداوة وعلاقات دبلوماسية لا تموت ولا تحيا، مركز الجزيرة للدراسات،9،تشرين ثاني/ نوفمبر ، تركيا .

حداد ، تمارا (2023). حق الدفاع المشروع مكفول في القانون الدولي،صحيفة القدس ، 14، كانون اول،لندن.

حسن صغير(2023). الحرب على غزة مباشر.. بدء تسليم الدفعة السادسة من الأسرى وجهود لتمديد الهدنة،مركز الجزيرة للدراسات ،29، نشرين ثاني نوفمبر ،قطر.

حنا ، عيسى (2015).مبدأ حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، موقع حركة فتح ، 11، اب،/ اغسطس فلسطين .

الحنفي، محمود (2023). فرض الحصار على غزة.. هل هو إقرار رسمي بانتهاك القانون الدولي الإنساني؟مركز الجزيرة للدراسات ، 13 ، تشرين اول /اكتوبر ، قطر.

رضا ، صابتي (2023). لماذا تتصدر إيران المشهد عند الحديث عن حرب غزة؟صحيفة عربي نيوز، 14، تشرين ثاني/نوفمبر ، الامارات العربية .

زوهار، بالتي (2023). الحرب بين "حماس" وإسرائيل: بعد مرور شهر، معهد واشنطن للدراسات ، 9، تشرين الثاني/ نوفمبر، واشنطن.

زوهار، بالتي (2023). الحرب بين "حماس" وإسرائيل: بعد مرور شهر، معهد واشنطن للدراسات ، 9، تشرين الثاني/نوفمبر، واشنطن.

سامح ،عودة (2021). الأكذوبة التاريخية.. هل باع الفلسطينيون أرضهم لليهود في الأربعينيات؟،مركز الجزيرة للدراسات ، 10، ايار،/ مايو قطر.

السرحان، ميرنا (2023).الرؤى الإسرائيلية في الأبعاد الاستراتيجية للحرب على غزة، معهد والسياسة والمجتمع ، 12،تشرين ثاني،/نوفمبر مصر.

السرحان، ميرنا (2023).الرؤى الإسرائيلية في الأبعاد الاستراتيجية للحرب على غزة، معهد والسياسة والمجتمع ، 12،تشرين ثاني/ نوفمبر،مصر

سلوي ، محمد عبده الدقناوي(2022).الاعتبارات السياسية والأمنية التى حكمت صنع قرار السياسة الخارجية (1970– 1993 م)مجلة البحوث المالية والتجارية ،تشرين اول ، مصر.

شديد، فادي (2018). الآثار القانونية المترتبة على اعتبار قطاع غزة كيان معادي في نظر القانون الدولي الإنساني،مجلة الوقائع الفلسطينية، 22، اب، فلسطين.

صحيفة البيان (2016). حركةُ المقاومةِ الإسلاميةِ (حماس)، 9، اذار/مارس ، لامارات العربية

صحيفة العربي (2021).الحروب الإسرائيلية على غزة.. سجِلّ حافل من العدوانية، 11،ايار/ مايو ،لندن.

صحيفة عربي نيوز (2023). صحيفة إسرائيلية تقول إن دولا خليجية وضعت شروطا لإعادة إعمار قطاع غزة،21، تشرين ثاني/نوفمبر، الامارات العربية

صحيفة عربي نيوز (2023). ما هي حماس وماذا يحدث في إسرائيل وقطاع غزة؟،10، تشرين أول،/ اكتوبرالإمارات العربية .

العايدي، نور الدين (2023). تركيا والعدوان على غزة: من الدبلوماسية الحذرة إلى الصدامية المحسوبة،موقع حبر، 31، تشرين اول/اكتوبر ، الاردن.

العدم ، محمود(2023). والحرب على غزة مباشر.. 13 ألف شهيد والدبابات الإسرائيلية تتراجع وسط اشتباكات ضارية، مركز الجزيرة للدراسات ، 19، تشرين ثاني/نوفمبر ،قطر.

الغول، وائل (2023).قواعد الحرب.. ما موقف القانون الدولي من الصراع بين إسرائيل وغزة؟ قناة الحرة ،14، تشرين اول/اكتوبر ، واشنطن.

كفاح، زبون(2023).غزة... تاريخ من المواجهات والحروب قبل سيطرة «حماس» وبعدها، صحيفة الشرق الاوسط.11، ايار،/ مايو السعودية .

مجلي ، نظير (2023).الخلافات تمزّق المعسكرين في إسرائيل و«الصراع في البدايات،صحيفة الشرق الاوسط،24 ،تموز/ يوليو ،السعودية.

مركز الجزيرة للدراسات (2004). القرار رقم 242.. الانسحاب من أراض محتلة، 3، تشرين اول/ اكتوبر ، قطر.

مركز الجزيرة للدراسات (2014). حركة المقاومة الإسلامية، 12، شباط / قبراير، قطر.

مركز الجزيرة للدراسات (2015).العدوان الإسرائيلي على غزة 2014، 7،تموز/ يوليو ، قطر.

مركز الجزيرة للدراسات (2016)إعلان قيام إسرائيل،30، اذار، قطر

مركز الجزيرة للدراسات (2023) السلطة الفلسطينية: الصمت الدولي عن جرائم الاحتلال سبب تفجّر الأوضاع، 7، تشرين اول / اكتوبر قطر.

مركز الجزيرة للدراسات (2023). أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة.11، تشرين الاول / اكتوبر ،قطر.

مركز الجزيرة للدراسات (2023). أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة.11، تشرين الاول /اكتوبر قطر.

مركز الجزيرة للدراسات (2023).خمس حروب خاضها نتنياهو في غزة منذ انسحاب إسرائيل من القطاع، فماذا نعرف عنها؟ 4 . كانون اول،/ديسمبر فطر.

مركز الجزيرة للدراسات (2023). طوفان الأقصى".. أكبر هجوم للمقاومة الفلسطينية على إسرائيل،6، كانون اول/ ديسمبر ، قطر.

مركز الجزيرة للدراسات (2023). طوفان الأقصى".. أكبر هجوم للمقاومة الفلسطينية على إسرائيل،6، كانون اول / ديسمبر ، قطر.

مركز الجزيرة للدراسات(2023).خبير عسكري: الاحتلال قد يلجأ لهذه الخطة والقسام أعدت دفاعاتها للسيناريو الأسوأ.

المنظمة العربية للصليب احمر والهلال الأحمر (2020).أسرى الحرب والقانون الدولي الإنساني،21، تشرين اول/ اكتوبر ،لبنان.

موقع عربي نيوز (2023).أبرز المحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية،29،تشرين ثاني/ نوفمبر ، الامارات العربية.
ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الرابعة من المادة الثانية على تجريم الحرب والاستخدام اللامشروع للقوة كأسلوب،
هشام ،ملحم(2023). حرب غزة وتداعياتها الإقليمية والعالمية ،معهد دول الخليج العربية في واشنطن،9،ايلول/ سبتمبر ، واشنطن.
وائل، الغول (2023). إسرائيل وحماس بعد الهدنة.. أهداف بتكتيكات جديدة ، قناة الحرة ، 1، كانون اول / ديسمبر ، واشنطن.

ثانيا: الاتفاقيات والمواد والقرارات

اتفاقية جنيف الرابعة المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 6
قرار الجمعية العامة (290) في ديسمبر 1949
للمادة (5/85) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977
المادة (1)من اتفاقية جنيف الرابعة
المادة (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة،
المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة
المادة التاسعة من اتفاقية لاهاي
المادة الخامسة من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977
المادة السادسة من الاتفاقية جنيف الرابعة
المادة 51، 31، 41، 42 من ميثاق الأمم المتحدة
نص المادة (2) من اتفاقية جنيف الرابعة